إنجازات وزارة العـــدل

في عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

راعي التنمية والتطوير

وضعت وزارة العدل خطة طموحة لتطوير منظومة العدالة، وتقديم الخدمات في سهولة ويُسر، وذلك في إطار التوجيهات الرئاسية واتساقاً مع رؤية هادفة إلى تحقيق العدالة الناجزة، وتحسين الخدمات المُقدَمة.

وبمناسبة مرور عامين على بدء تنفيذ هذه الخطة نعرض أهم ما تم تنفيذه، وذلك في الفترة من ديسمبر ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢١.

المستشار/ عمر مروان
وزيـــر العـــدل

إنجازات وزارة العدل
(ديسمبر ٢٠١٩ – ديسمبر ٢٠٢١)

١ العدالة الناجزة

٢ الخدمة المميزة

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

١ العدالة الناجزة

أولاً:
تعزيز الكفاءة وبناء القدرات لأعضاء الجهات والهيئات القضائية

١- الموسوعة القانونية لوزارة العدل:

تم إطلاق الموسوعة على موقع خاص بها https://emj-eg.com
وتطبيق على الهواتف يضم التشريعات والأحكام الوطنية.

٢- بنك المعرفة المصري:

تم إتاحة خدمة الإطلاع على التشريعات والأبحاث والدراسات للقوانين المقارنة.
وكل منهما متاح لجميع أعضاء الجهات والهيئات القضائية مجاناً.

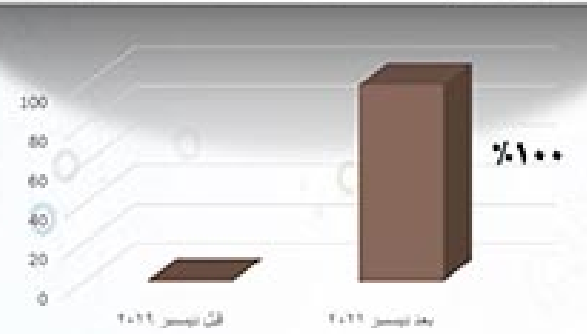

٣- التدريـــــب:

١. دورات تدريبية للقضاة (١٥٠ دورة وورشة عمل – ٢٤٣٨ متدرب).
٢. تدريب أكثر من ١٠٠٠ قاضي في دورات تدريبية تخصصية وورش عمل.
٣. تم عقد العديد من الدورات التدريبية للسادة قضاة المحاكم الإقتصادية في موضوعات تتعلق بأعمال البنوك والجرائم الإلكترونية وجرائم غسيل الأموال وكذا دورات تخصصية وورش عمل لقضاة دوائر الإفلاس ودورة تخصصية لصقل مهارات القيادة بالمشاركة في البرنامج التدريبي للمهارات القيادية بالهيئة الوطنية للتدريب.
٤. دورة " تطوير الكفاءة الإدارية" لـ ٣٦ من قيادات الوزارة- بروتوكول مع الأكاديمية الوطنية للتدريب.
٥. تم تكريم ٤٠٠ عضو من أعضاء الجهات والهيئات القضائية المتميزين في العلم والعمل.

أولاً: تعزيز الكفاءة وبناء القدرات لأعضاء الجهات والهيئات القضائية

٤- حوكمة التعيينات والتنقلات:

١. صدور القرارات الجمهورية بتعيين أعضاء الجهات والهيئات القضائية دون تكرار الأسماء .
٢. صدور قرارات النقل بعد حصر إحتياجات المحاكم من حيث عدد القضاة بالنسبة لعدد القضايا المتداولة.

٥- تم تعزيز دور القضاء المتخصص

من خلال دعم المحاكم المتخصصة وتشجيع تخصص القاضي، وتخصيص دوائر لنظر نوعية معينة من الدعاوى لما للقضاء المتخصص من دور في تطوير العمل وتعزيز جودته وزيادة سرعته وهو ما يُسهم بقدر كبير في تحقيق العدالة الناجزة.

ثانياً :
التحول الرقمي

١- التقاضي الإلكتروني (جنائي، مدني، إقتصادي) :

الجنائي:

- تجديد الحبس عن بُعد: مثول المتهمين المحبوسين احتياطياً بالسجون العمومية والمركزية عن بعُد أمام القضاء (محاكم استئناف- ابتدائي-جزئي) للنظر في تجديد الحبس، وتم إطلاق المشروع في جميع محافظات الجمهورية.
- تنظيم وإدارة الجلسات الخاصة بنظر تجديد الحبس عن بعُد: يتم من خلاله إستخدام الذكاء الإصطناعي في إدارة مواعيد نظر جلسات تجديد الحبس عن بُعد، وتم إطلاق هذا المشروع في جلسات نظر تجديد الحبس عن بعُد بمحاكم شمال القاهرة الإبتدائية، جنوب القاهرة الإبتدائية، حلوان الإبتدائية، ومحكمة القاهرة الجديدة الإبتدائية.
- تحويل الصوت إلى نص: يقوم على إستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال برنامج يحوّل كافة ما يُجرى من حوار داخل قاعة الجلسة كمرافعات المحامين الشفوية وطلباتهم وقرارات القضاة إلى مُحرّر مكتوب يُطبَع في نهاية الجلسة ليوقعه القاضي وسكرتير الجلسة، وبدأ تطبيقه بمحكمة القاهرة الجديدة، محكمة جنوب القاهرة، قاعة الجنايات بمأمورية طرة، محكمة القاهرة الإقتصادية، تم تركيب الشبكة الداخلية وتوريد أجهزة الصوتيات بقاعات محاكم (شمال القاهرة الإبتدائية، شمال الجيزة الإبتدائية، جنوب الجيزة الإبتدائية، مجمع محاكم عابدين، مجمع محاكم مصر الجديدة) تمهيداً لتشغيل المنظومة بكافة قاعات هذه المحاكم.
- إنفاذ القانون: من خلال ميكنة المحاكم وربطها إلكترونياً بعدد من الوزارات وبالجهات المعنية ذات الصلة عن طريق تداول الدعوى إلكترونياً بدءاً من قيد المحضر في قسم الشرطة إنتهاءاً بصدور حكم في الدعوى وتنفيذه، وتم تفعيل النظام في ٨ محاكم إبتدائية (محاكم الجنح والجنح المستأنفة) في ٧ محافظات.

ثانياً: التحول الرقمي

١- التقاضي الإلكتروني (مدني، جنائي، إقتصادي) :

المدني:

- يشمل إيداع ملف الدعوى وقيدها عن بُعد.
- توفير خدمة السداد الإلكتروني للرسوم القضائية .
- تحديد الجلسة وإخطار المدعي .
- تم الإنتهاء من مشروع إقامة الدعوى المدنية عن بعد في ١٧ محكمة إبتدائية و ٢١ محكمة جزئية، ونظام مراسلات الإعلان في ٢٥ محكمة إبتدائية.

التقاضي الإلكتروني في المحاكم الإقتصادية:

- تم الإنتهاء من تنفيذ نظام التقاضي الإلكتروني عن بعد بدءاً من قيد الدعوى وحتى صدور الحكم فيها، بجميع المحاكم الإقتصادية.

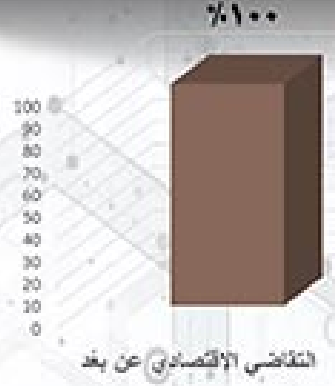

ثانياً: التحول الرقمي

٢- ميكنة العمل الإداري والأرشيف الإلكتروني:

- ميكنة العمل الإداري بالمحاكم المدنية (المكاتب الأمامية): نظام يتيح قيد وتحديد الدائرة المختصة بنظر الدعوى آلياً، وتسجيل البيانات والمسح الضوئي للمستندات في ٢٢٩ محكمة مميكنة من عدد ٤٠٥ محكمة.

- الأرشيف الإلكتروني: يحقق سرعة تنفيذ قرارات المحاكم وحفظ واستدعاء البيانات والمعلومات المطلوبة بسهولة.

تم أرشفة جميع دعاوى المحاكم الإقتصادية بواقع ٥ مليون ورقة، وأرشفة ٧٧ ألف قضية بواقع ٨،١ مليون ورقة بمحكمة شمال القاهرة الإبتدائية، و ٢٠٤،٤ ألف قضية بواقع ١٢ مليون ورقة بمحكمة جنوب القاهرة الإبتدائية، و١٨ ألف قضية تمثل قضايا الحفظ من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ بمحكمة حلوان الإبتدائية و٢٤،١ ألف قضية بواقع ١،٦٥ مليون ورقة بمحكمة شمال سيناء الإبتدائية وأرشفة ٢٤،٢ مليون ورقة من إجمالي متوقع ٦٣ مليون ورقة ملفات قطاعات وإدارات الوزارة بنسبة ٥٤ ٪.

ومستهدف أرشفة جميع القضايا المدنية المحكوم فيها على مستوى الجمهورية وعددها يتجاوز ٢ مليار ورقة خلال خمس سنوات.

ثانياً: التحول الرقمي

٣-وحدة إصدار الشهادات عن بُعد:

- يتيح المشروع إمكانية الحصول على الشهادات الصادرة من كافة المحاكم الابتدائية والاقتصادية من خلال وحدات (ماكينات) تكنولوجية يتم نشرها في (المحاكم – الوزارات – النقابات المهنية – الأندية الرياضية ... وغيرها من أماكن التجمعات).
- ويختصر زمن الحصول على الشهادة من ٤٥ دقيقة إلى ٥ دقائق.
- وحدة إصدار الشهادات عن بُعد تصدر ٦٢ نوع شهادة خاصة بالمحاكم الإقتصادية وشهادة من واقع جدول ١٥ محكمة إبتدائية.
- وتم نشر ١٥ وحدة في ١٤ محكمة إبتدائية (شمال القاهرة، جنوب القاهرة، مأموريه مصرالجديدة، دار القضاء العالي، شمال الجيزة، جنوب الجيزة، شمال بنها، جنوب بنها، شمال دمنهور، شرق الاسكندرية، غرب الإسكندرية، شرم الشيخ، المنيا، سوهاج) في ٨ محافظات (القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والقليوبية، والبحيرة، جنوب سيناء، المنيا ، سوهاج) و وحدة بالمركز التجاري "سيتي ستارز بالقاهرة ".

٤-تأمين ورقمنة الوثائق:

- يستهدف المشروع تطوير الوثائق الصادرة من وزارة العدل، وتحويلها إلى محررات مؤمنة وذكية.
- -وتحتوي الوثائق على ١٠ علامات تأمينية في كل محرر تحول دون تقليده أو تصويره صورة طبق الأصل.
- -تم إستخدامها في كافة محررات الشهر العقاري والمحاكم الابتدائية والجزئية في جميع محافظات الجمهورية.

٥-رقمنة إقرارات الذمة المالية للمنتقلين إلى العاصمة الإدارية:

- الإنتهاء من إعداد تطبيق إلكتروني يستهدف تقديم اقرارات الذمة المالية إلكترونياً للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية، وميكنة إقرارات الذمة المالية وطباعتها علي أوراق مؤمنة للموظفين غير المنتقلين.

ثالثاً:
رفع كفاءة أبنية المحاكم

أ- تطوير جزئي – تطوير شامل

- التطوير الجزئي على ثلاث مراحل بدأت من ٢٠٢٠/١/١٥، بتطوير جزئي لعدد ٢٣٦ مقر محكمة من إجمالي ٢٣٧ مقر ليشمل قاعات المحاكم، غرف المداولة، دورات المياة.
- التطوير الشامل تم الإنتهاء من تطوير عدد ٥ محاكم إبتدائية.

ب- إنشاء وافتتاح دور محاكم جديدة

- شمال دمنهور الإبتدائية و بني عبيد الجزئية.

ج- التخلص من المهملات والرواكد

- التخلص من المهملات والرواكد في عدد ٢٨ محكمة إبتدائية بنسبة ١٠٠٪ ومحكمة المنصورة الإقتصادية.

٢ الخدمة المميزة

أولاً:
قطاع الخبراء

١- التوسع في المقار:

- إنشاء ٨ مكاتب جديدة في مقرات محاكم مجلس الدولة بمحافظات بالقاهرة (العباسية)، الإسكندرية، المنصورة، طنطا، أسيوط، سوهاج، الإسماعيلية، وبني سويف.
- ترميم ورفع كفاءة مكتبي دمياط ووسط القاهرة و ٤ إستراحات.
- إنجاز القضايا من عام ٢٠١٨ وما قبلها ومتبقي قضية واحدة فقط من عام ٢٠١٩.

٢- التحول الرقمي:

- ميكنة ٥ مكاتب (مغاغة، منفلوط، الوادي الجديد، طهطا، إدفو).
- توفير ٨٧٠ جهاز حاسب آلي لتطوير العمل بالمقرات.
- الانتهاء من الإصدار الأول لبرنامج ميكنة متكامل لربط المحاكم بمركز المعلومات ورد الدعوى بعد إنتهاء التقرير وتطبيقه بمكتب خبراء وسط القاهرة.

٣- التدريب

- تدريب ١٥٤١ خبير على أعمال الخبرة المختلفة.
- دورات تدريبية إلزامية لعدد ١٠٦خبير.
- دورات تدريبية بمركز إعداد القادة لعدد ٤٠ خبير / ٢٥ إداري.

ثانياً:
قطاع الطب الشرعي

١- التطوير والإنجاز:

- تم تجديد شهادة الأيزو في مجال البصمة الوراثية.
- حصول كل من دار التشريح وعيادات العنف ضد المرأة وقسم الهيستوباثولوجي على شهادتي ISO رقمي (١٠٩٢٠٠١أ) و(٩٠٠١ب) بالمواصفات والمعايير الدولية.
- توريد عدد ١٣٦ جهاز فحص فني بكافة الإدارات الفنية بالمصلحة.
- رفع الطاقة الإستيعابية لثلاجات دار التشريح بزينهم بنسبة ٦٤٪ لتسع ٢٥٠ جثة بعد أن كانت تسع ١٦٠جثة فقط.
- رفع الطاقة الإستيعابية للمعامل الكيميائية بنسبة ١٠٠٪ بإضافة ثلاجة حفظ عينات جديدة والتي تسع مايقرب من ٢٥٠ ألف عينة.
- إنجاز القضايا من عام ٢٠٢٠ وما قبلها.

٢- التحول الرقمي

- عمل غرفة تحكم مركزية بمركز المعلومات.
- تم الإنتهاء من ميكنة قسم طب شرعي كفر الشيخ وشبين الكوم وأسيوط والمنيا وربطها بمركز معلومات مصلحة الطب الشرعي.
- كما تم الإنتهاء من إدارتي المعمل الكيميائي وأبحاث التزييف والتزوير بالمنصورة وأسيوط وربطهما بمركز معلومات مصلحة الطب الشرعي.

٣- التدريب

- تدريب ١٧٠ طبيب وكيميائي.
- تم عقد ٨٠ فعالية من الاجتماعات والمحاضرات وورش العمل وزيارات ميدانية للمصلحة.

ثالثاً: قطاع الشهر العقاري والتوثيق

١- التوسع في مقار الشهر العقاري ورفع كفاءة القائم منها

- زيادة عدد المقرات بإصدار ١١٠ قرار وزاري لإفتتاح وتشغيل ١١٠ فرع توثيق داخل مكاتب البريد.
- وزيادة عدد ١٠٢ فرع توثيق جديد غير مكاتب البريد.
- تم القضاء على الكتابة اليدوية في فروع التوثيق على مستوى الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢١.
- الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والثانية لرفع كفاءة مقرات مكاتب التوثيق بعدد ٢٢٠ مقر من إجمالي ٢٥٠ مقر مستهدف المرحلتين وباقي مرحلة ثالثة تنتهي في عام ٢٠٢٢.
- رفع كفاءة بالكامل لمقر مصلحة الشهر العقاري الرئيسي.

٢- زيادة عدد الموظفين

- نقل ١١٠٢ موظف، إستلم العمل فعلياً عدد ٩٧٥ بعد تدريبهم وتأهيلهم للعمل بالشهر العقاري.

ثالثاً: قطاع الشهر العقاري والتوثيق

٣- التحول الرقمي

- إطلاق خدمات التوثيق والشهر العقاري عبر بوابة مصر الرقمية في كل المحافظات، وإتاحة عدد ١٦ خدمة توثيق وعدد ٦ خدمات شهر عقاري عليها.
- تطبيق أرغب في عمل توكيل تم إطلاق الخدمة في يوليو ٢٠٢٠ في كل المحافظات.
- إتاحة عدد ١٣ خدمة إلكترونية بموقع مصلحة الشهر العقاري.
- الفروع المميزة (٤ فروع) هي فرع سيتي ستارز بالقاهرة وفرع مول العرب وسوديك بأكتوبر وفرع تيفولي دوم بالإسكندرية وجاري التوسع فيها.
- إنشاء فروع للتوثيق في ٢٠ مقر لشركة إتصالات مصر في ٢٠ محافظة.
- خدمات التوثيق المتنقل (١٤ سيارة توثيق) موزعة على المحافظات، وجاري الإنتهاء من ٧ سيارات أخرى.

بلغت حصيلة معاملات الشهر العقاري والتوثيق مبلغ ٢،٧٦٤،٠٠٠،٠٠٠ جنيه، وتم توريدها للخزانة العامة.

٤- تحديث التشريعات القانونية

- مشروع قانون السجل العيني.
- مشروع قانون بتعديل أحكام قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري لتبسيط الإجراءات وتيسير نقل الملكية العقارية.
- منشورات فنية أرقام:

➢ ٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢ بتنظيم القيد في السجل الإلكتروني للتقاضي أمام المحاكم الإقتصادية وما تضمنه من مواد متعلقة بعمل مصلحة الشهر العقاري.

➢ ٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن الإمتناع عن إلغاء الوكالة الخاصة الصادرة لصالح الوكيل أو لأجنبي – متى نص في موضوعها على حق الوكيل في البيع لنفسه أو الغير والتوقيع على عقد البيع النهائي – إلا برضاء من صدرت الوكالة لصالحه.

➢ ٣٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التوكيلات التي تخول الوكيل حق التصرف في وحدة مفرزة بالعقار دون أن يرد بها حصة الأرض صراحة، يتعين التوقيع بمقتضاها على المحررات المزمع شهرها المشتملة حصة في الأرض، ما لم ينص في التوكيل على خلاف ذلك.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

مكتب مساعد أول الوزير

- إصدار ١٠٥ قرار ترقية لوظائف قيادية بالوزارة بكل من (ديوان عام الوزارة، الخبراء، والطب الشرعي، والشهر العقاري والتوثيق، محكمة النقض)
- إعداد ٢٩٩ مذكرة وملف (تعزيزات مالية للفصول الأربعة بوزارة العدل) تخص الإدارة العامة لموازنة الجهات المعاونة للهيئات القضائية.
- إنجازات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية،

- ❑ إعداد ٥٢٤ قرار للسيد المستشار وزير العدل تخص هيئة النيابة الادارية - هيئة قضايا الدولة – مجلس الدولة بشأن (ندب واستقالة – رفع اسم للمعاش والوفاة).
- ❑ إعداد ١٨٠ قرار للسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء تخص هيئة النيابة الإدارية - هيئة قضايا الدولة – مجلس الدولة بشأن (الإعارات وتجديدها) .
- ❑ إعداد ٩٩ قرار للسيد رئيس الجمهورية تخص هيئة النيابة الإدارية - هيئة قضايا الدولة – مجلس الدولة بشأن (تعيينات – ترقيات – إحالة لوظيفة غير قضائية – إرجاع أقدمية – عزل - إحالة للمعاش).

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

الأمانة العامة لشئون لجان التوفيق في المنازعات

- متابعة الطلبات المتداولة في اللجان وعددها ١،٢٩١،٧٢٧ وصدر فيها ١،٢٧٢،٢٧٨ قرار بنسبة إنجاز ٩٨،٥٪.
- صدر عدد من القرارات الوزارية بشأن:
  - تغيير مقار ٢٠ لجنة إلى مقرات أفضل.
  - تعديل اختصاص ٨ لجان.
  - دمج ٢٠ لجنة لصالح العمل.
  - إصدار ٩ كتب دورية لتنظيم وانجاز العمل باللجان.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

المكتب الفني للوزير

- ورد للمكتب الفني عدد ١٧٧٦٩ ملف تم عرضهم على معالي المستشار وزير العدل خلال تلك الفترة والإنتهاء من إنجاز عدد ١٧٠٦٢ منها بنسبة ٩٦٪.
- إطلاق برنامج لميكنة الدورة المستندية ومتابعة تنفيذ التكليفات المسندة لقطاعات وإدارات الوزارة (برنامج وزارتي).

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

قطاع المحاكم والمطالبات القضائية

- **الإدارة المركزية للمراجعة الداخلية والحوكمة على الأعمال الإدارية والمالية بالمحاكم:**
  - فحص عدد ٢،٥٩٧ تقرير تفتيش عام تم الإنتهاء من ٢،٥٤٨ تقرير ومتبقي ٤٩ تقريربنسبة إنجاز ٩٨٪ .
  - فحص عدد ٢،٣٢٥ تقرير تفتيش مفاجئ تم الإنتهاء من ٢،٣٠٠ تقرير ومتبقي ٢٥ تقرير بنسبة إنجاز ٩٨،٤٪.
  - فحص عدد ١،٢١٢ شكوى ومذكرة تم الإنتهاء من عدد ١،١٤٢ منهم ومتبقي ٧٠ شكوى بنسبة إنجاز ٩٤،٢٪.
  - أسفر التفتيش الدوري والمفاجئ عن فروق تقدير الرسوم القضائية بمبلغ قدره ١١،٣٦٥،٤٢٢،٨ (أحد عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وستون ألفاً وأربعمائة وثلاثة وعشرون جنيهاً وثمانون قرشاً) لعام ٢٠٢٠، ومبلغ ١٢،٨٣١،٠٠٩،١ (اثنا عشر مليوناً وثمانمائة وواحد وثلاثون ألفاً وتسعة جنيهاً وعشرة قروش)
- **الإدارة العامة للمراجعة الداخلية والحوكمة على أعمال المحضرين بالمحاكم:**
  - فحص عدد ٢٠٧ بروتستو عدم الدفع ضد الشركات بإجمالي مبلغ ٩٨٨،٤٢١،٢٩٢ جنيه مصري و ٢١٧،١٢٨،٥٢٧ دولار لتحصيل المطالبات المستحقة عليها بعد التنسيق مع هيئة قضايا الدولة.
  - فحص عدد ١٢،٢٥١ بروتستو عدم الدفع ضد الأهالي بإجمالي مبلغ ٥٢٦،٦٢٢،٠٢٨ جنيه مصري و ١٢٧،٠٢٤،٠٦٨ دولار لتحصيل المطالبات المستحقة عليها بعد التنسيق مع هيئة قضايا الدولة.
  - أسفر عمل مأموريات التفتيش عن تحصيل مبلغ قدره ٢٣،٩٥٢،٦٢٧،٠٠ (ثلاثة وعشرون مليوناً وتسعمائة واثنان وخمسون ألفاً وستمائة وسبعة وثلاثون جنيه) لعام ٢٠٢٠، ومبلغ ٥٣،٦٨٥،٥٥٧٢،٠٠ (ثلاثة وخمسون مليوناً وستمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة واثنان وسبعون)
- **الإدارة المركزية للمطالبات القضائية :** بلغ إجمالي مواد المطالبات القضائية خلال الفترة مبلغ ٤،٢٨٥،٧٤٦،٥٨٦ جنيه مصري.
- **التدريب:** رفع كفاءة السادة المفتشين بالمحاكم من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة وفقاً للتوزيع الإداري للمحاكم.

- **التحول الرقمي:**

١. وضعت الوزارة خطة تمشياً مع رؤية مصر الرقمية لايجاد حلول مثلى ومنهجية جديدة لآليات تنفيذ وتحصيل المطالبات القضائية بعموم محاكم الجمهورية، وفي إطار إنفاذ القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وذلك بإنفاذ التحصيل الميداني لتحصيل المطالبات القضائية وتوريد مبالغ إنذارات العرض وتنفيذ الأسرة وإدارات التنفيذ بإستخدام ماكينات الدفع الإلكتروني GPOS حيث تم نشر ماكينة الدفع الإلكتروني وتوزيعها على محضري المطالبات بالمحاكم ومعاوني التنفيذ بحيث تكون لصيقة بشخص المحضر أينما انتقل.

٢. تفعيل خدمة البريد الإلكتروني الحكومي للسادة المستشارين أعضاء المكتب الفني والمشرفين على إدارات المطالبات القضائية بالمحاكم التابعة، نظراً للأهمية البالغة لسرعة وسرية تداول المعلومات والبيانات من خلال القنوات المؤمنة المعدة لذلك.

٣. ربط أجهزة الحاسب الآلي بالمحاكم (إدارة المطالبات القضائية)بالخادم المركزي للإدارة المركزية للمطالبات القضائية بالوزارة مع توفير إمكانية نقل وتحديث بيان الموقف الحالي لمواد المطالبات القضائية بشكل يومي خلال نقل ملف المطالبات المحدث يومياً.

٤. تصميم تطبيق حاسب آلي جديد لإدارة المطالبات القضائية – بمحاكي الدورة المستندية لأعمال المطالبات القضائية وإدراجه داخل النظام الموحد (unified Application) وهو النظام المعمول به بكافة المحاكم التي خضعت لنظام الميكنة القضائي.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

قطاع الديوان العام

- متابعة كافة الاعمال المتعلقة بمبنى مقر الوزارة واجراءات النقل إلى العاصمة الإدارية الجديدة والتنسيق الدائم والمستمر مع الجهات المعنية تمهيداً لاستلام المقر وبدء إجراءات النقل.
- إجراء تقييم لكافة موظفى ديوان عام الوزارة وترشيح ١٦٠٠ موظف إنطبقت عليهم المعايير المحددة ومنحهم دورات تدريبية لرفع الكفاءة وتنمية قدراتهم سيما فى مجال التحول الرقمي .
- الإشراف على تنفيذ جناح وزارة العدل بمعرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا ٢٠٢١ .
- حصر كافة أوراق قطاعات الوزارة بعد إنتهاء الحاجة إليها ودشتها طبقاً للقواعد المقررة وفقاً لخطة الدولة نحو الإنتقال إلى التحول الرقمي.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن إتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية المتبعة في مكافحة فيروس كورونا والتنسيق الدائم مع وزارة الصحة في هذا الشأن.
- متابعة تنفيذ برنامج التدريب على أساسيات الوظيفة العامة وبرنامج بناء وتنمية القدرات للعاملين المنتقلين للعاصمة الادارية الجديدة وكذا متابعة تنفيذ ورشة عمل التحول الرقمي والتفكير التصميمي للقادة الحكوميين .
- كشف فجائي على الموظفين بشأن تعاطي المواد المخدرة بأخذ عينات عشوائية لعدد ٤٣٩ موظف والتي أسفرت عن عدد ٢٠ عينة إيجابية وتم إتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

قطاع التخطيط والتنمية الإدارية

التخطيط والتنمية الإدارية:

- إعداد الخطة الإستثمارية للوزارة وهيئاتها الخدمية ومتابعتها واجراء التعديلات اللازمة عليها واعداد تقرير بالإنجازات التي تحققت والمعوقات التي صادفت التنفيذ.
- إعداد خطة التعبئة العامة والكوارث والازمات لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ واعتمادها من لجنة التعبئة واقرارها في صورتها النهائية وموافاة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بها.
- إعداد مشروعات القرارات الوزارية بشأن الهياكل التنظيمية للأجهزة الادارية بقطاعات وادارات ديوان عام الوزارة والأجهزة الفنية والإدارية بالجهات المعاونة.

المتابعة والمراجعة الداخلية والحوكمة:

- متابعة تنفيذ قرارات الوزارة على كافة القطاعات والإدارات.
- متابعة أعمال الموظفين والتأكد من حسن سير العمل.
- التفتيش على الإجراءات الإحترازية والدفاع المدني والتأمين والحالة العامة للمباني والمكاتب الأمامية.
- متابعة الإحصاءات الشهرية المطلوبة للوزارة.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

الإدارة العامة للتحكيم وتسوية المنازعات

- إنتهت الإدارة خلال تلك الفترة إلى إقتراح وإتمام التسوية الودية لعدد ١٣ دعوى تحكيمية (إستثمارية وتجارية) وعدد ١٤ نزاع (إستثماري وتجاري) وعرضها على اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الإستثمار، واعتمادها جميعاً من قبل مجلس الوزراء.
- وبلغت قيمة الدعاوى التحكيمية والنزاعات الإستثمارية والتجارية التي تمت تسويتها مبلغ (٧ مليارات و٨٥٢ مليون و٥٤٧ ألف دولار أمريكي)، (١٩٢ مليون و٢٠٠ ألف يورو)، بالإضافة إلى مبلغ (مليار و٨٠٢ مليون و٦٢٢ ألف جنيه مصري).

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

إدارة التشريع:

- إستحداث نظام مجموعات العمل التخصصية بالإدارة.
- وضع سقف زمني للإنتهاء من أي مشروع قانون وارد للإدارة.
- ميكنة الإدارة .
- إعداد وصياغة ١٩٢ تشريع، و٢٦٠ مذكرة بالرأي.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

إدارة مكافحة الفساد والشكاوى

- **إنجاز الشكاوى:**

تلقت الإدارة عدد ٢٧٥٤١ شكوى خلال تلك الفترة وانتهت من فحص وإزالة أسباب عدد ٢٧٢٣٦ شكوى ومازالت ٣٠٥ شكوى قيد الدراسة والفحص لدى القطاعات و الإدارات ذات الصلة بنسبة إنجاز بلغت ٩٨.٨ ٪

- **الميكنة والتحول الرقمي:**

١. تدشين منظومة إلكترونية موحدة لقيد وأرشفة وفحص وضبط حركة وتداول شكاوى المواطنين التي ترد للوزارة.
٢. تم الإنتهاء من ميكنة التحقيقات بإدارة شكاوى المستشارين.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

إدارة الكسب غير المشروع:

- إجمالي الشكاوى والتحقيقات المعروضة خلال تلك الفترة عدد ٧٢٦ تم إنجاز ٥٢٩ ومتبقي ١٩٧ بنسبة إنجاز ٧٣٪.
- جملة المبالغ التي تم تحويلها إلى وزارة المالية والجهات العامة نقداً وأصول عينية في إطار التصالح في قضايا الكسب غير المشروع ١.٥٩٧.١٧١.٧٦٥ جنية (مليار وخمسمائة وسبعة وتسعون مليون ومائة وواحد وسبعون ألف وسبعمائة وخمسة وستون جنيهاً)
- جملة المبالغ المحصلة والمحولة للجهات المجني عليها في إطار التصالح في جرائم العدوان على المال العام ١٧٦.١٧٠.٥٤٢ (مائة وستة وسبعون مليون ومائة وسبعون ألف وخمسمائة واثنان وأربعون جنيهاً، ٢٥٣٧١١ دولار، و٢١.٢٢٠ يورو).

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

إدارة التفتيش

- تنفيذ الأحكام:
  - قدم عدد ١٨١،٩٧٨ حكم مدني، نفذ منهم ١٤٧،٤٨٦ بنسبة إنجاز ٨١٪
  - قدم عدد ١٣٠٢٨١٢ من أحكام الأسرة نفذ منها ١،٢٢٤،٤٨٠ حكم بنسبة إنجاز ٩٤٪
- تشغيل تجريبي لبرنامج تحديث بيانات القضاة وتلقي طلباتهم.
- ميكنة العمل الإداري بالإدارة بإرسال التقارير الفنية إلكترونياً للقضاة.
- إنشاء لجان لإنهاء النزاعات بين الجهات الحكومية بقرار وزير العدل رقم ٨٨٢٥ لسنة ٢٠٢٠، عرض عليها ٥٧٠ نزاع أنهت منهم عدد ٤٠٤ بنسبة إنجاز ٧١٪ ، مما وفر على الجهات الحكومية أداء مبلغ ٩٢ مليون جنيه تقريباً.
- إجراء عدد ٧ دورات تفتيش على عدد ٢٨٢٦ من القضاة.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

إدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل

- رئاسة اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني وإطلاق مسابقات بحثية لطلبة الحقوق بالجامعات المصرية وتنظيم الإجتماعات والمشاركة في الدورات والمحاضرات التعريفية لنشر وتعزيز ثقافة القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في مصر .
- المشاركة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان (٢٠٢١-٢٠٣٠)
- تمثيل وزارة في ٨٤ اجتمعاً للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان وأعداد الردود والتوصيات الخاصة بإستفسارات الدولية والإقليمية.
- تمثيل وزارة العدل في اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع الإتجار بالبشر.
- توقيع بروتكول تعاون بين وزارتي العدل والبيئة .
- عقد برتوكولات تعاون بين وزارة العدل ووزارتي التعليم لإتاحة الخدمات البحثية.
- إفتتاح محكمة الطفل النموذجية بمحافظة الجيزة (أول محكمة صديقة للطفل وفقاً للمعايير الدولية)
- إنشاء الإدارة العامة للحماية من الممارسات الضارة للبيئة ومكافحة الإدمان والمساءلة والشفافية وحماية الصحة والسلامة البيئية.
- إعداد الأدلة الإرشادية والأبحاث والاصدارات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

إدارة الإعلام ومجلسي النواب والشيوخ

إدارة الإعلام:

- إعداد عدد ٢٤ فيديو لشرح وتبسيط الإجراءات والخدمات المقدمة من وزارة العدل من خلال فيديوهات توعوية وارشادية قامت الإدارة بإعدادها .
- تصميم عدد ٣٥ انفوجراف وفلاير عن خدمات وزارة العدل الإلكترونية.
- إعداد وتصميم كتيب عن الشهر العقاري بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على إنشائه وتوزيعه على الصحف والجهات المعنية.
- المشاركة بمعرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٠ وإعداد وتصميم كتيبين عن المشروعات التكنولوجية الخاصة بوزارة العدل
- نشر عدد ١٢٣ بيان إعلامي بالصحف وعلى البوابة الإلكترونية لوزارة العدل ومواقع التواصل الإجتماعي .
- متابعة عدد ١٨٤ تغطية إعلامية (مداخلات وتقارير مصورة).
- رصد الشائعات والأخبار المجهلة في وسائل الإعلام و مواقع التواصل الإجتماعي والرد عليها.
- التنسيق مع كافة قطاعات وإدارات الوزارة لتغطية أي نشاط أو فاعليات إعلامياً.
- إعداد تقرير المواقع الإخبارية والمواقع الأجنبية والبرامج الحوارية يومياً بعدد ٦٤٠ تقرير خلال تلك الفترة.
- تنفيذ خطة إعلامية على مواقع التواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام لخدمات الشهر العقاري الإلكترونية الجديدة.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

إدارة الإعلام ومجلسي النواب والشيوخ

إدارة مجلسي النواب والشيوخ:

- ورود ٧١٢٦ طلباً مزكى من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وتم الإنتهاء من فحصها وإرسالها للجهات المختصة جميعاً.
- ورود ٤٣٦١ رد من الجهات سواء الداخلية أو الخارجية المختصة على طلبات أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وتم الإنتهاء منها جميعاً.
- ورود ١١٢ طلباً من وسائل الرقابة البرلمانية (٢١ إقتراح برغبة – ٧٨ طلب إحاطة – ١٢ أسئلة – ١ بيان عاجل) تم التصرف فيها جميعاً.
- ورود ٢٢٩ إخطار بحضور لجان، وتم إعداد خطابات إخطار قطاعات وإدارات الوزارة المختصة بها جميعاً.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

إدارة شئون الإدارات القانونية:

- ورود ٥٨٨٤ تقرير تفتيش على أعضاء الإدارات القانونية بالجهات المختلفة تم إنجاز عدد ٥٨٤٤ منها والمتبقي ٤٠ تقريراً بنسبة انجاز ٩٩.٣ ٪
- ورود عدد ٤٧٢٠ شكوى واردة للإدارة للفحص والتحقيق، تم إنجاز منها ٤٤٨٧ تحقيقاً والمتبقي ٢٣٣ شكوى بنسبة انجاز ٩٥ ٪
- فحص ٦٧٦ طلباً من طلبات الأمانة العامة وتم إنجازهم جميعاً بنسبة إنجاز ١٠٠ ٪ .
- فحص عدد ٣٨٤٩ تقريراً من تقارير المكتب الفني وتم إنجاز عدد ٣٨٢٩ تقريراً والمتبقي ٢٠ تقرير بنسبة انجاز ٩٩.٤ ٪.
- عرض ٨٠٧ تقريراً من التقارير على لجنة الإعتراضات وتم الإنتهاء منها جميعاً بنسبة انجاز ١٠٠٪.
- عرض عدد ٤٨ تقرير على لجنة إلتماسات إعادة النظر وتم إنجاز عدد ٤٥ منهم والمتبقي ٣ بنسبة إنجاز ٩٢.٧ ٪.
- إصدار مجموعة المبادئ والقواعد القانونية المستخلصة من الآراء الصادرة من الأمانة العامة للجنة العليا لشئون الإدارات القانونية بوزارة العدل.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

إدارة التعاون الدولي

- تنفيذ ٢٢٧ طلباً من طلبات المساعدة القضائية.
- تنفيذ ٢٥١ طلباً من طلبات تسليم المجرمين.
- تنفيذ ٩٢٨ طلباً من طلبات المساعدة القضائية المتنوعة .
- تنفيذ ٩١ طلباً من طلبات تنفيذ الأحكام.
- إبداء الرأي القانوني في ٣ إتفاقيات ومذكرات تفاهم التي تم توقيعها مع:

١. وزير العدل الأوكراني في إتفاقية نقل المحكوم عليهم بين الجانبين.
٢. وزارة العدل الأمريكية بشأن كيفية تسليم طلبات المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية.
٣. تم التوقيع على مذكرة التفاهم في مجال تبادل الخبرات والتدريب وذلك خلال إجتماعات اللجنة العليا المصرية – العراقية.

- المشاركة في الإجتماعات التنسيقية للجهات الوطنية بغرض الإعداد للجان المشتركة المصرية البحرينية، المصرية الكويتية، المصرية العمانية في مجالات التعاون القضائي.
- المشاركة في أعمال اللجان العليا المصرية العراقية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال التعاون القضائي، واللجنة العليا المصرية الجنوب السودانية حيث تم إعداد مذكرة تفاهم في مجال التعاون القضائي.
- المشاركة في إجتماعات اللجان القنصلية في إطار الإعداد لإجتماعات اللجنة العليا المصرية الليبية، اللجنة المصرية السودانية، اللجنة المصرية السعودية.
- المشاركة في أعمال الإجتماع التنسيقي للإعداد للجنة الوزارية المصرية الباكستانية.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

إدارة المحاكم المتخصصة:

عدد القضايا أمام المحاكم الإقتصادية

عرض علي دوائر الإبتدائي :

- مدني ١٨،٢٧٢ قضية تم الفصل في ١٦،٥٣٩ قضية بنسبة انجاز ٩٠٪.
- جناني ١٧،٩٩١ قضية تم الفصل في ١٦،٦٣١ قضية بنسبة انجاز ٩٢،٤٪.

عرض علي دوائر الإستئناف:

- مدني ١١٠٩٩ قضية تم الانتهاء من ٩٤٠٥ قضية بنسبة انجاز ٨٤،٧٪.
- جناني ٤٥٥٧ قضية تم الفصل في ٣٦٥٢ قضية بنسبة انجاز ٨٠٪.

إجمالي الطلبات المقدمة لمكاتب التسوية ١،٨٢٢،١٧٥ بنسبة انجاز ٩٢٪.

- **إنجاز العمل بمكتب المساعدة القانونية ٤٢٨،٥٣٨ ملف.**

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

صندوق الرعاية الصحية لأعضاء الجهات والهيئات القضائية:

- تم التشغيل الفعلي للخط الساخن لإستقبال إستفسارات وشكاوى السادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية، فضلاً عن إتاحة خدمة الواتساب لإستقبال الشكاوى والتي بلغت ١٠٠٠ شكوى واستفسار وتم حلها جميعاً.
- تم إطلاق خدمة إستخراج خطابات تحويل إلكترونية لأعضاء الجهات والهيئات القضائية وأسرهم، وذلك لإجراء الكشوفات الطبية في المستشفيات المتعاقد معها، عن طريق تطبيق وزارة العدل المصرية على الهاتف المحمول أو موقع وزارة العدل المصرية www.moj.gov.eg.
- توفير عدد من الوحدات السكنية بالعاصمة الإدارية للسادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية بالتقسيط على ٢٥ سنة وبشروط ميسرة.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وادارات الوزارة

المركز القومي للدراسات القضائية:

١- التكوين الأساسي:

- تم إجراء عدد ٤ دورات تكوين أساسي لعدد ٧٢٠ من السادة وكلاء النيابة المرشحين لاعتلاء منصة القضاء في العام القضائي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢- التدريب المستمر:

- تم إجراء عدد ١٠٤ دورة لعدد ٢،١١٧ قاضياً في موضوعات متنوعة .
- ورشة عمل للسادة المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية حول المهارات القيادية والإدارية لعدد ٢٠ رئيس محكمة.

٣- ورش العمل بالتعاون مع الجهات المعنية:

- عدد ١٢ ورشة عمل لعدد ٢٩٠ قاضي في موضوعات وتخصصات متنوعة.
- المشاركة في الإعداد والإشراف على دورتين تدريبيتين خاصتين بدولة جنوب السودان.

٤- تدريب الجهات القضائية ومعاوني القضاء:

- عدد ٥ دورات تدريبية للسادة أعضاء القضاء العسكري للمستويات (متقدمة – راقية – قادة) لعدد ٩٤ عضو.
- عدد ١٨ دورة تدريبية لعدد ١،٢٦٢ عضو من السادة الموظفين الجدد بمصلحة الشهر العقاري وأعوان القضاء من الخبراء والطب الشرعي والمأذونين ومديرين شئون العاملين والموارد البشرية بالوزارات والجهات الخاضعة لأحكام قانون الكسب غير المشروع وخبراء المحاكم الإقتصادية.

٥- دورات اللغات:

- عدد ٥ دورات حرة (لغة إنجليزية) بالمقر الرئيسي بفرع الإسكندرية لعدد ٢٢ متدرب.
- تلقي عدد ١٢٢ متدرب دورات لغة إنجليزية بالمركز الثقافي البريطاني في إطار البرتوكول الموقع مع المركز.
- تلقي عدد ٦٩ متدرب دورات لغة فرنسية بالمركز الفرنسي في إطار البرتوكول الموقع مع المركز.

٦- ترشيح السادة القضاة للمنح الدراسية الخارجية:

- عقد ٢ ندوات تعريفية بمنح " وزارة التعليم العالي" (للدراسات في الولايات المتحدة والجامعة الأمريكية)، والدراسة بالجامعة الأمريكية بالتعاون مع الجهات المانحة حضرها ٢٠٠ من أعضاء الجهات والهيئات القضائية.
- قبول إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي ترشيح عدد ٨ من السادة القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية لمنح الماجستير والتدريب وأبحاث ما بعد الدكتوراة بالولايات المتحدة الأمريكية، والماجستير بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٣ تحديث وحوكمة العمل بقطاعات وإدارات الوزارة

لجنة فض منازعات الإستثمار

- عُرض على اللجنة عدد ٧٨٤ نزاع إستثماري تم الفصل في عدد ٧٤٠ نزاع بنسبة إنجاز ٩٤.٢٪ ومتبقي ٤٤ نزاع.

وهكذا خطت وزارة العدل على مدار عامين خُطى سريعة ومحسوسة نحو تطوير منظومة التقاضي والتحول الرقمي للقضاء على بطء الإجراءات، وتحقيق عدالة ناجزة وتوفير الخدمات في سهولة ويُسر، وتسعى بكل جدية نحو إستكمال ما بدأته من إنجازات تسهم في نهضة بلدنا العزيز مصر تحت قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

إدارة الإعلام ومجلسي النواب والشيوخ

مع تحيـــــــات

إدارة الإعلام ومجلسي النواب والشيوخ